الأمم المتحدة

A/C.2/65/SR.16

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
14 January 2011
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ ، الساعة ١٠/٠٠.

الرئيسة: السيدة أوشير . . . . . (منغوليا)

المحتويات

البند ٢٤ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

(أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

(ب) التعاون في ميدان التنمية الصناعية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

10-59588X (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

البند ٢٤ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (A/65/336)

(أ) **تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)** (A/65/230 و A/65/267)

(ب) **التعاون في ميدان التنمية الصناعية** (A/65/220)

١ - **السيد لي** (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قدَّم تقرير الأمين العام المعنون ''تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨/٢٠١٧) (A/65/230)، الذي عرض استجابة منظومة الأمم المتحدة لموضوع ''العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع''. وذكر أن التقرير يشدّد على أنه، بالسعي إلى تنسيق العمل الدولي من أجل القضاء على الفقر، كان العقد الثاني عنصراً من عناصر المتابعة المتكاملة للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٢ - وأشار إلى مجالات العمل الرئيسية الأربعة التي حُدِّدت في الجزء الرابع من التقرير، فقال إن استجابة منظومة الأمم المتحدة قد استرشدت بخطة العمل المشتركة بين الوكالات على نطاق المنظومة من أجل القضاء على الفقر، مع التركيز بوجه خاص على توفير فرص العمل بما في ذلك توفير فرص العمل للشباب؛ والحماية الاجتماعية، وخاصة بالنسبة للفقراء والجماعات الضعيفة الأخرى؛ وأثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على العمالة. وأضاف أن التقرير يوصي بأن تتعاون منظومة الأمم المتحدة مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني وسائر الشركاء في تنفيذ خطة العمل والمبادرات الأخرى مثل الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل والحد الأدنى من الحماية الاجتماعية.

٣ - ثم عرض تقرير الأمين العام المعنون ''دور الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر في القضاء على الفقر'' (A/65/267) الذي انتهى إلى أن خدمات الائتمان البالغ الصغر والتمويل البالغ الصغر تدعم تنمية القدرة على مباشرة الأعمال الحرة وفرص قيام الناس بمشاريع لأنفسهم، وخاصة بين النساء وبين الفقراء في المناطق الريفية. وذكر أن التقرير يبرِز ما يمكن أن يسهم به التمويل البالغ الصغر في تحقيق مجموعة من الأهداف الإنمائية، ومنها الأهداف الإنمائية للألفية، ويبيِّن الكيفية التي يمكن بها للتمويل البالغ الصغر، مع غيره من الاستراتيجيات الإنمائية، توفير الحماية الاجتماعية التي تدعم جهود الحدّ من الفقر. وأشار إلى التحوُّل نحو التمويل الشامل والاعتراف بما يصاحبه من حاجة إلى الخدمات المفيدة المرنة وآليات الإنجاز التي يُعتَمد عليها، وذكر أن التقرير قد شدّد على أن سياسات الإدماج المالي ينبغي أن يتم وضعها بالتنسيق مع السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الأخرى في المجالات التي من شأنها أن تكمّل الآثار الإيجابية للتمويل البالغ الصغر.

٤ - **السيد عسّاف** (مدير مكتب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بنيويورك): عرض تقرير الأمين العام المعنون ''التعاون في ميدان التنمية الصناعية'' (A/65/220)، وذكر النتائج الرئيسية التي توصّل إليها. وقال إن التحدّي الأساسي الذي يواجه الصناعة هو كيفية الفصل بين استهلاك الموارد الطبيعية وانبعاثات غازات الدفيئة وبين النمو الاقتصادي. وأضاف أن اليونيدو قامت لهذا بتحديد ثلاثة مجالات للعمل تستطيع الحكومات فيها أن تشجّع الصناعة الخضراء، وخاصة في البلدان النامية. وقال إن هذا مرتبط أيضاً بمسألة الطاقة لأن زيادة فرص الحصول على موارد الطاقة الحديثة المطمأن إليها يمكن أن تساعد البلدان الفقيرة على الحدّ من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما أنها عامل أساسي في تمكين المرأة. وأضاف أن اليونيدو، انطلاقاً من

هذه الروح، قد أكّدت منذ زمن طويل عند وضع خدماتها في مجال التعاون التقني على الطاقة المتجددة وعلى كفاءة استخدام الطاقة. وأضاف أنها عقدت مؤتمرات عالمية رئيسية بشأن هذا الموضوع في عام ٢٠٠٨ و عام ٢٠٠٩ وأنها توصي بسياسات لتحسين استخدام الصناعة للطاقة في البلدان النامية في تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عن التنمية الصناعية لعام ٢٠١٠ الذي تقوم الآن بوضعه في صيغته النهائية.

٥ - وذكر أن الأزمة الاقتصادية العالمية أظهرت أن العالم ليس مجرد عالم منقسم إلى بلدان صناعية وبلدان نامية، ولكن هناك في الواقع اقتصادات ناشئة كثيرة كانت قادرة على التكيُّف في مواجهة الأزمة. وأضاف أن حقيقة أن كثيرين من الملايين الأربعة والستين الذين ألقت بهم الأزمة إلى جحيم الفقر موجودون في منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا ينبغي أن تكون حافزاً لبذل المزيد من الجهود لمساعدة من سقطوا في الطريق. وأضاف أن اليونيدو، بالإضافة إلى مضاعفة جهودها لتشجيع الصناعة الخضراء وزيادة فرص الحصول الطاقة وتحقيق الكفاءة في استخدامها، ستعمل مع الأمم المتحدة وسائر الشركاء لتقديم أقصى الدعم إلى البلدان النامية عن طريق تشجيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية وتشجيع ممارسة الأعمال الحرة وتعزيز القدرة التنافسية الدولية للبلدان النامية وتعزيز قدرتها على المشاركة في التجارة، وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، وتطوير قطاع الصناعات الزراعية.

٦ - **السيد سانت إيمي** (سانت لوسيا): قال إن التقريرين اللذين قدمهما السيد لي يركّزان على أدنى درجات سُلَّم التنمية. وذكر أن أقل البلدان نمواً هي من غير شك أجدر البلدان بالمساعدة، ولكن البلدان ذات الدخل المتوسط هي أيضاً بحاجة إلى العناية. وأضاف أن التمويل البالغ الصغر ليس مجرد آلية لمساعدة الناس على البقاء على قيد الحياة، وإنما يمكن أيضاً أن يكون آلية لإيجاد الثروة. وذكر أنه تم في بلده إنشاء اتحاد تعاوني ائتماني قادر على المنافسة مثل أي مصرف. ومن أجل هذا دعا إلى تغيير في العقليات فيما يتعلق بالائتمان البالغ الصغر الذي ينبغي أن يُنظَر إليه ببساطة على أنه وسيلة للتمويل.

٧ - **السيد إسكالونا أوخيدا** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن حكومته وضعت برنامجاً رئيسياً للائتمان البالغ الصغر دعماً للتنمية الاجتماعية، وذكر أنه يركّز تركيزاً خاصاً على تمكين المرأة. وضرب مثلاً فقال إن المصرف النسائي في فنزويلا يقدّم تسهيلات ائتمانية خاصة للمرأة للسماح لها بأن تنشط اقتصادياً. وأضاف أن الائتمان البالغ الصغر هو وسيلة لتوسيع النظام المصرفي بحيث يصل إلى عدد أكبر من الناس ويكون أساساً لشبكة اجتماعية للقضاء على الفقر.

٨ - **السيد عساف** (مدير مكتب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بنيويورك): ردّ على تعليق ممثل سانت لوسيا فذكر أن البلدان ذات الدخل المتوسط هي بالفعل مجموعة هامة وأن اليونيدو على وعي بشواغلها. وأضاف أن تقرير اليونيدو عن التنمية الصناعية قد خصص لهذه المجموعة جزءاً كبيراً منه.

٩ - **السيد لي** (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إنه يوافق على ما ذُكر. وذكر أنه على الرغم من التشديد الظاهر على أكثر البلدان فقراً فإن جهود منظومة الأمم المتحدة خلال العقد الثاني، وخاصة في مجال الائتمان البالغ الصغر، قد شملت جميع البلدان بما فيها البلدان ذات الدخل المتوسط. وأضاف أنه توجّه عناية متزايدة إلى استحداث قطاع مالي شامل لأن الاستبعاد المالي والاجتماعي يمثّل حاجزاً أمام التنمية الاقتصادية للفقراء.

١٠ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى إجراء مناقشة عامة بشأن البند.

١١ - **السيد اليماني** (اليمن): تكلّم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن الطبيعة العالمية للفقر تتطلّب الأخذ بنهج متكامل متعدد الأوجه يتصدّى للأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية كما يتصدى لأسبابها الجذرية. وذكر أن الأزمة الاقتصادية والمالية الأخيرة قد زادت التحدّي الذي يمثّله الحدّ من الفقر حيث أدّت بكثيرين من الفقراء إلى الهبوط إلى ما هو دون خط الفقر. وأضاف أنها أدّت أيضاً إلى أزمة عالمية في فرص العمل أثّرت بشكل خاص على الفقراء وأكثر الناس ضعفاً.

١٢ - وذكر أنه قد ثبت أن التمويل البالغ الصغر، وخاصة برامج الائتمان البالغ الصغر، لها فعاليتها في التغلُّب على الفقر وبذلك يمكن أن تكون مكمّلاً مفيداً لسياسات الاقتصاد الكلي التي ينبغي أن تصل بفوائد النمو إلى الجميع، وخاصة إلى الفقراء، وأن تصمّم بحيث تجنّب التقلبات الاقتصادية المفاجئة. وذكر أنه ينبغي للبلدان المانحة أن تعيد الجهود الوطنية للبلدان النامية في هذا الصدد عن طريق توفير الموارد المالية الكافية والمستدامة والتي يمكن التنبؤ بها على أساس ثنائي أو أساس متعدد الأطراف. وأضاف أن المجموعة لهذا تدعو هذه البلدان إلى العمل على تحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليها وكرّر الدعوة إلى إنشاء آلية فعّالة للرصد. وذكر أن رؤساء دول البلدان التي يتكلم باسمها ما زالت ملتزمة بتنفيذ صندوق التضامن العالمي وأن ثمة حاجة إلى الموارد المالية لتمكين هذا الصندوق من الإسهام إسهاماً فعّالاً في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وعلاوة على ذلك أكّد أن التنمية الصناعية المستدامة والتعاون في مجال التنمية الصناعية لهما دور أساسي في هذا الصدد ودعا المجتمع الدولي إلى دعم هذه الجهود.

١٣ - وذكر، أخيراً، أن المجموعة تدعو منظومة الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة ذوي الصلة إلى تعزيز دور أدوات التمويل البالغ الصغر إلى أقصى حد، وذلك بوسائل مثل تحديد ووضع الآليات اللازمة لتشجيع الحصول على الخدمات المالية المستدامة وإزالة العقبات المؤسسية والتنظيمية وتشجيع المعارف المالية وتوفير الحوافز لمؤسسات التمويل البالغ الصغر الجديرة بذلك.

١٤ - **السيد دي باسوموبيير** (بلجيكا): تكلّم نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشّحة كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتركيا وبلدان عملية الاستقرار والانضمام ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، بالإضافة إلى أرمينيا وجورجيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا فقال إن القضاء على الفقر أمر ضروري بالنسبة لتحقيق التنمية المستدامة. وذكر أن الاتحاد الأوروبي ملتزم التزاماً تاماً بتقديم الدعم إلى البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، في جهودها للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يساوره القلق لاستمرار الفقر والأثر الاجتماعي للأزمات المتعددة وتغيُّر المناخ على البلدان النامية، وانعدام الفرص بالنسبة لبعض البلدان والشعوب للاستفادة على قدم المساواة من النمو الاقتصادي والعولمة. وأضاف في الوقت نفسه أن الفقر والإقصاء الاجتماعي يؤثران على جميع البلدان ويشكّلان، لهذا، تحدياً بالنسبة للجميع.

١٥ - وذكر أن تدابير الحماية الاجتماعية وتوفير فرص العمل يجب أن تظل محور الجهود المبذولة للقضاء على الفقر. وأضاف أن القطاع الخاص يقوم بدور حيوي في هذا الصدد باعتباره المصدر الرئيسي للثروة وفرص العمل. وقال إن سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز فرص العمل من خلال تقديم الدعم للقطاع الخاص هي دعامة هامة من دعائم السياسة الإنمائية للاتحاد الأوروبي.

١٦ - وقال إن الاستقرار الذي تحققه تلقائياً نظم الرعاية الاجتماعية في الاتحاد الأوروبي يقدّر أنه قد خفّض أثر الأزمة الاقتصادية على الدخل القابل للتصرّف فيه بنسبة ٥٠ في المائة. وذكر أن نظم الحماية الاجتماعية تقوم لهذا بدور حيوي في التخفيف من أثر الأزمات الاقتصادية، وهو ما يعزز تصميم الاتحاد الأوروبي على تقديم الدعم لمنظمة العمل الدولية فيما تبذله من جهود لمساعدة البلدان النامية في إرساء أسس نظام للحماية الاجتماعية وفقاً لاحتياجاتها ولأولوياتها الوطنية. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يدعم المبادئ الواردة في الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الذي أعدته منظمة العمل الدولية، وهو ما يثبت تصميم المجتمع الدولي على تنفيذ خطة العمل اللائق.

١٧ - وقال إن المساواة بين الجنسين تقوم بدور حيوي في تخفيف الحد من الفقر وتخفيف الآثار الاجتماعية للأزمة الاقتصادية. وذكر أن هذا قد أوضحته الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية (A/65/L.1). وأضاف أن الأهداف الإنمائية للألفية لن تتحقق حيث لا تتمتع النساء والفتيات بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية المتكافئة وحيث تظل مستبعدة من الإدارة الاقتصادية والسياسية.

١٨ - وقال إن الاتحاد الأوروبي اعتمد خطة عمل لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مجال التنمية من أجل الإسهام في تمكين النساء والفتيات. وأضاف أن هذه الخطة تكفل أن تعمل اللجنة الأوروبية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي معاً من أجل دعم التقدّم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في البلدان النامية.

١٩ - وقال إن الاقتصاد الأخضر يوفّر إمكانية تحقيق نمو اقتصادي كبير وإمكانية الحد من الفقر، في الوقت الذي يعزّز فيه الاستخدام المستدام للموارد ويقلّل من الآثار البيئية. وأضاف أنه ينبغي توجيه عناية خاصة إلى التنمية المستدامة في مجال الزراعة، لأن معظم فقراء العالم يعيشون في مناطق ريفية.

٢٠ - وقال إن السياحة المستدامة يمكن أيضاً أن تكون لها آثار إيجابية بالنسبة لتوليد الدخل وتوفير فرص العمل والتعليم، مما يسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وذكر أن الاتحاد الأوروبي، لهذا، يرحّب بمبادرة المغرب بتقديم مشروع قرار بشأن هذه المسألة.

٢١ - **السيد ساريبودين** (إندونيسيا): تكلّم نيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا التي ذكر أنها توافق على بيان مجموعة الـ٧٧ والصين، فقال إن انعدام المساواة في الدخول بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة يزداد بشكل سريع كما أن الاقتصاد العالمي فيما يبدو متحيِّز ضد الضعفاء. وذكر أن عبء تسديد الديون يشكّل عقبة كبيرة أخرى بالنسبة لأقل البلدان نمواً فيما تبذله من جهود لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، لأن تسديد هذه الديون يعوق قدرتها على تمويل المشاريع الإنمائية. وطالب بزيادة التوفيق بين جميع أصحاب المصلحة وببذل مزيد من الجهود لتعزيز التواصل الإقليمي وتحقيق التنمية من خلال توفير الهياكل الأساسية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

٢٢ - وقال إن الرابطة تدعو إلى تقديم الدعم للجهود المبذولة لزيادة الإنتاجية الزراعية من خلال زيادة الاستثمار المسؤول، وتحسين أعمال البحث والتطوير، وتشجيع التجديد الزراعي، وإدارة المعارف الزراعية، ونقل التكنولوجيا، وتنمية الموارد البشرية، والتركيز على صغار المزارعين، وتعزيز الهياكل الأساسية الزراعية في البلدان النامية. وأضاف أن الرابطة أثبتت التزامها بالتصدي لأوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي وللقضاء على الفقر من خلال عدد من المبادرات بينها تنفيذ خريطة الطريق لتحقيق

الأهداف الإنمائية للألفية. وذكر أن الحدّ من الفقر هو من بين أكثر المهام تحدياً بالنسبة للقيادة العالمية وأن تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تدعمه شراكات إنمائية نشطة أمر حيوي بالنسبة للتنمية المستدامة. وقال إن من الأمور البالغة الأهمية، لهذا، أن تتعلّم البلدان النامية كيف تضمن الوصول إلى الأسواق الدولية على نحو أكثر قابلية للاستمرار. وذكر أن مشاريع الوصول إلى الأسواق بلا رسوم ولا تحديد للحصص أمر ضروري بالنسبة للسلع والمنتجات الآتية من أقل البلدان نمواً.

٢٣ - وذكر أنه يتعيّن على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية: لأن تخفيض الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ يتطلّب النمو الاقتصادي السريع كما يتطلّب سياسات أكثر ملاءمة للفقراء. وقال إن الرابطة، من أجل هذا، تطالِب باستمرار بذل الجهود الإقليمية والدولية لتوفير فرص العمل الكافية لجميع العمال. وأضاف أن الرابطة تتطلّع إلى وضع مبادرات استراتيجية تساعد الدول الأعضاء على تحسين الحماية الاجتماعية بها وزيادة قدرتها على إدارة المخاطر الاجتماعية.

٢٤ - **السيد شارما** (نيبال): تكلّم نيابة عن مجموعة أقل البلدان نمواً فقال إن المحاولات التي بذلتها بلدان المجموعة من أجل القضاء على الفقر قد أبطأتها القيود الداخلية والبيئة الخارجية غير المواتية التي تتميّز بعدم تنفيذ التعهدات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وعدم الإعفاء من الديون بالقدر الكافي، ومواصلة التهميش في نظام التجارة الدولي، وضآلة نصيب هذه البلدان من الاستثمار الأجنبي المباشر، وقلة نقل التكنولوجيا. وأضاف أن النسبة المئوية الإجمالية لمن يعيشون في فقر مدقع قد أخذت تنخفض عالمياً، ولكن نصف سكان أقل البلدان نمواً ما زالوا يعانون من الفقر المدقع والجوع.

٢٥ - وقال إن أقل البلدان نمواً، على الرغم مما تبذله من جهود، ما زالت متخلفة في سعيها إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، على الرغم من أن هذه البلدان نفسها قد بدأت مبادرات خاصة خلال العقد الأول للقضاء على الفقر وعلى الرغم من أنها تقوم بتنفيذ خطط وطنية. على أنه أضاف أن هذه الجهود أيضاً لم يقابلها تدفق كاف للموارد الخارجية وللدعم الخارجي. وقال إنه يتعيّن لهذا أن يفي شركاء التنمية بالتزاماتهم فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

٢٦ - وشدّد على أن التمويل المتناهي الصغر والائتمان المتناهي الصغر يقومان بدور هام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأقل البلدان نمواً وخاصة في المناطق الريفية. وضرب مثلاً فقال إن هذه البلدان تستطيع زيادة الدخول فيها وتحسين الإسكان وتوفير التعليم الأفضل والممارسات الصحية والتغذوية الأفضل وتخفيض معدلات المواليد ومعدلات وفيات الأطفال.

٢٧ - وقال إنه وفقاً لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ فإن بناء القدرة الإنتاجية والتنويع الاقتصادي والتجارة المتوازنة هي من الأولويات العليا بالنسبة لتحقيق الثروة والتنمية الاقتصادية في أقل البلدان نمواً. وقال إنه يتعيّن لهذا تنفيذ خطة العمل الوزارية لعام ٢٠٠٩ التي اعتمدها المؤتمر الثالث لوزراء الصناعة والتجارة لأقل البلدان نمواً.

٢٨ - **موانيولا** (ملاوي): تكلّم نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية فقال إن الجمعية العامة عندما أعلنت عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر سلّمت بأن القضاء على الفقر هو شرط أساسي من شروط التنمية المستدامة في البلدان النامية وخاصة في أفريقيا. وذكر أن توفير فرص العمل بالقارة قد تلقى مؤخراً اهتماماً على مستويات عالية

ومن ثم فقد اتخذت مبادرات هامة لتعزيز التنفيذ الفعّال للبرامج المتفق عليها في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٢٩ - وأبرز بعض هذه المبادرات مشيراً إلى أن جمود معدلات العمالة على مدى العقود الثلاثة الماضية في أفريقيا تظهر بوضوح القيود المفروضة على السياسات الإنمائية الأفريقية. وأضاف في هذا الصدد أن التجديد والالتزام مطلوبان للتغلّب على التحديات التي تواجهها القارة في مجال العمالة. وقال إنه يتعيّن على الأفريقيين أن يضعوا استراتيجيات إنمائية تعزّز زيادة الاستثمار في القطاعات كثيفة الأيدي العاملة بما فيها الزراعة والهياكل الأساسية والصناعة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٣٠ - وذكر أن زيادة معدلات النمو الاقتصادي لم توفّر كثيراً من فرص العمل عالمياً على مدى العقد الأخير وأن بلدان أفريقيا ما زالت بها أعلى معدلات العمالة المهدّدة بين البلدان النامية حيث تبلغ هذه المعدلات ٧٧ في المائة في بعض المناطق. وأضاف أن معدل النمو في أفريقيا انخفض من ٤ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ١,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩ نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية التي أثرت على الجهود المبذولة لزيادة القدرات وتنفيذ سياسات التنمية المستدامة. وقال إن المجموعة تدعو إلى الابتعاد عن إطار سياسات الاقتصاد الكلي الذي كان يركّز تركيزاً ضيقاً على السيطرة على التضخّم وعلى العجز في الميزانيات والتحوّل إلى إطار يستهدف توفير العمالة الكاملة والعمل اللائق. وأضاف أن تعزيز السياسات وتوفير الحيّز المالي أمران ضروريان في تمكين البلدان الأفريقية من التصدّي للآثار البشرية والاجتماعية للأزمة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

٣١ - **السيد ماكدونالد** (سورينام): تكلّم نيابة عن الجماعة الكاريبية التي أعلنت أنها توافق على بيان مجموعة الـ٧٧ والصين، وقال إن الفقر مسألة متعددة الأبعاد وظاهرة مركّبة تشمل، إلى جانب مسائل الدخل، الرعاية الصحية والاستبعاد الاجتماعي والمساواة بين الجنسين ومسائل التعليم.

٣٢ - وذكر أنه ينبغي تعزيز الإنتاجية الزراعية والقدرة على الاستدامة في البلدان النامية من خلال السياسات والمؤسسات الاقتصادية الداعمة على الصعيد الوطني وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي. وأضاف أن تحسين بناء القدرات في إدارة مصائد الأسماك المستدامة يجب أن يتم دعمه كوسيلة لتوفير فرص العمل وتحقيق الدخل ومكافحة سوء التغذية والجوع. وقال إنه لهذا ينبغي تعزيز الشراكة العالمية للزراعة والأمن الغذائي والتغذية.

٣٣ - وحثّ شركاء التنمية على زيادة المعونة المقدّمة إلى البلدان النامية من أجل تنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل ومبادرة توفير الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية التي بدأها في عام ٢٠٠٩ مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

٣٤ - وذكر أنه ينبغي لكل بلد أن يتحمّل المسؤولية الأولى عن نموه، ولكن الدول أعضاء الجماعة الكاريبية يقلقها عميق القلق أن الأزمة الاقتصادية العالمية قد قلّلت قدرتها على مكافحة الفقر من خلال توفير فرص العمل. وقال إن إعادة تصنيف جميع الدول أعضاء الجماعة، باستثناء هايتي، على أنها بلدان متوسطة الدخل استند إلى معايير محدودة وتعسفية في مجال الاقتصاد الكلي مثل متوسط دخل الفرد. وأضاف أن هذا أمر يدعو إلى القلق لأن ما يُطلَق عليه اسم ''التخرّج'' يحدّ من فرصها في الحصول على التمويل التساهلي.

٣٥ - وقال إنه يجب توجيه مزيد من العناية للإدماج الاجتماعي للفئات المحرومة. وضرب مثلاً فقال إن ظروف

عمال القطاع غير المنظم فيما يتعلق بالأجور وظروف العمل يمكن تحسينها بزيادة إنتاجية العاملين لحسابهم وتكوين الجمعيات التعاونية أو الاتحادات العمالية. وقال إن التمكين القانوني للفقراء ينبغي أن يكون استراتيجية إنمائية. وأضاف أن هذا التمكين ينبغي أن يركّز على إزالة الحواجز التي تحول دون الوصول إلى الأسواق والمؤسسات الرسمية، وتعزيز نظم حقوق الملكية التي تكون لصالح الفقراء، وضمان الوصول العادل والمستدام إلى الأرض وغيرها من الموارد الطبيعية، مع تعزيز الأمن الغذائي وسُبل العيش المستدامة.

٣٦ - وذكر أنه لا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة للقضاء على الجوع وأنه يتعيّن على البلدان المتقدمة النمو على وجه الخصوص أن تتخذ خطوات فعّالة لتخصيص مزيد من الموارد لمساعدة البلدان النامية على الاستجابة لتحديات الأمن الغذائي.

٣٧ - وذكر، أخيراً، أن الجماعة تتساءل عمّا إذا كان من الأفضل أن تنظر الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تحويل تركيزها من القضاء على الفقر في البلدان النامية إلى مساعدة هذه البلدان على توفير الثروة.

٣٨ - **السيد شينغ جيشينغ** (الصين): قال إنه منذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) تحقق بعض التقدم نحو زيادة التعاون الدولي في مجال الحد من الفقر. وأضاف أن الأزمة المالية الدولية جعلت مهمة تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية تحدياً بالغ الصعوبة.

٣٩ - وذكر أن التصدي لهذا التحدّي يقتضي من المجتمع الدولي أن يعبئ الموارد وأن يعمل، لدى تشجيع الانتعاش الاقتصادي العالمي، على أن يأخذ في الاعتبار بشكل تام الظروف الخاصة والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، وأن يسعى إلى تحسين ظروف التنمية وإيجاد بيئة دولية تؤدي إلى المساواة في فرص التنمية. وأضاف أنه ينبغي لجميع البلدان، والبلدان المتقدمة النمو على وجه الخصوص، والأمم المتحدة وسائر المؤسسات الدولية ذات الصلة أن تنهض بمسؤولياتها في دعم الجهد العالمي المبذول للقضاء على الفقر.

٤٠ - وقال إن البلدان النامية، استناداً إلى ظروفها الفردية، ينبغي أن تجعل استراتيجيات القضاء على الفقر جزءاً من خططها للتنمية الوطنية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وأن تضع أهدافاً تحقق على مراحل لمساعدة الفقراء واتخاذ التدابير الفعّالة لتعزيز التنمية الاقتصادية. وأضاف أنه ينبغي للبلدان أيضاً أن تعبئ جميع قطاعات المجتمع في شراكة لتعزيز القضية العالمية المتمثلة في الحد من الفقر.

٤١ - وقال إنه منذ بداية عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) حققت الأمم المتحدة الكثير من أجل زيادة الوعي وتعزيز بناء القدرات وتشجيع تقاسم أفضل الممارسات والمساعدة في وضع السياسات. على أنه أضاف أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تبذل المزيد في دورها التنسيقي وأن تعزّز التعاون قدر الإمكان للقضاء على أثر الأزمة المالية الدولية على العمالة.

٤٢ - وقال إن بلده كان دائماً يعطي أولوية عالية للحد من الفقر والقضاء عليه في النهاية وحقق في ذلك نجاحاً كبيراً. وذكر أن الصين شاركت أيضاً في الجهد العالمي المبذول للحد من الفقر وقدمت المساعدة الإنمائية إلى كثير من البلدان النامية. وأضاف أن حكومته تعي في الوقت نفسه وعياً شديداً أن الصين ما زالت بلداً نامياً. وقال إن تحقيق الحد من الفقر وتحقيق العمالة الكاملة والحياة الطيبة للجميع ما زالت مهمة شاقة وطويلة. وذكر أنه يجري وضع خطط وطنية جديدة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق مزيد من المنافع الملموسة للمناطق الفقيرة. وأضاف أن الصين تسعى إلى القضاء على الفقر المطلق بحلول عام ٢٠٢٠.

٤٣ - وقال إن التنمية الصناعية وسيلة هامة لمساعدة البلدان النامية في القضاء على الفقر وزيادة الإنتاجية وتوفير فرص العمل لتحقيق العمالة المنتجة وتحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية. وذكر أنها تقوم أيضاً بدور هام في زيادة كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة، وزيادة القدرة التنافسية التجارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الحماية البيئية. وأضاف أن وفده يرحّب في هذا الصدد بما قامت به اليونيدو لتعزيز الشراكات دعماً للاستراتيجيات والبرامج القائمة على الأولويات والمزايا الإنمائية الوطنية والإقليمية الخاصة وذلك بغرض تمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة للبلدان النامية من تعزيز أنشطتها الإنتاجية وقدراتها التجارية. وذكر أن الصين ترحّب أيضاً بدعم اليونيدو لمسألة الكفاءة في استخدام الطاقة ومسألة حماية البيئة من أجل تعزيز التنمية الصناعية المستدامة. وأضاف أن حكومته تتطلع إلى المناقشات المعمّقة مع اليونيدو بشأن الصناعة الخضراء وأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة.

٤٤ - وفيما يتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب في مجال التنمية الصناعية، قال إن الصين يسرها أن اليونيدو قد واصلت دعمها للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وأنها تقوم بدور أكثر إيجابية في تعزيز المشاركة الفعّالة للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي، وأنها تساعد هذه البلدان على تحقيق مزيد من الفوائد من التجارة والاستثمار والتعاون في مجال التكنولوجيا.

٤٥ - **السيد فاریاس** (البرازيل): قال إن وفده يرحّب بالالتزامات التي صدرت مجدداً عن المجتمع الدولي في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وذكر أنه على الرغم مما هنالك من ترابط بين الأهداف فإن التركيز ينبغي أن يكون على الحد من الفقر والقضاء على الجوع وسوء التغذية المزمنين، مما يعتبر الأساس لتحقيق المزيد من التقدّم. وأضاف أنه يتعيّن تخصيص موارد مالية إضافية كبيرة بشكل مستقر وعلى نحو يمكن التنبؤ به إذا ما أريد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وذكر أن وفده يدعو البلدان المتقدمة النمو التي لم تقم بعد بالوفاء بالتزاماتها الإنمائية إلى أن تبادر إلى ذلك وخاصة بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية.

٤٦ - وقال إن البرازيل تشجّع جميع البلدان المعنية باعتماد الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الذي أصدرته منظمة العمل الدولية والذي يوفر إطاراً عاماً يمكن في نطاقه وضع السياسات التي تتناسب مع الأوضاع والأولويات الوطنية ويمكن تنفيذه من أجل تحقيق انتعاش يعتمد على كثافة الأيدي العاملة. وأضاف أنه ينبغي لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة أن تدمج هذا الميثاق إدماجاً تاماً في سياساتها ومبادراتها كمسألة ذات أولوية، وذلك بالنسبة أيضاً لنظام المنسقين المقيمين. على أنه ذكر أن وفده يتطلع إلى تلقّي اقتراحات في هذا الصدد من أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

٤٧ - وقال إن كثيراً من البلدان النامية تتحرك الآن في اتجاه الانتعاش المستدام، ولكن آثار الأزمة الاقتصادية والمالية ما زالت تؤثّر على بعض البلدان الأخرى، وخاصة أفقر البلدان وأكثرها تعرضاً للمخاطر. وأضاف أن ضعف الطلب في كثير من البلدان المتقدمة النمو ما زال يمثّل شاغلاً خطيراً فيما يتعلق بالاقتصاد العالمي. وذكر أن وفده لا يتفق مع من يدافعون عن إجراء تخفيضات في الإنفاق العام أو زيادة الضرائب، على الأقل إلى أن يتحقق الانتعاش ويتم تدعيمه تدعيماً تاماً. وأضاف أن السياسة النقدية وحدها محدودة القدرة على حفز الطلب داخلياً كما أنها تؤدّي إلى آثار جانبية غير مرغوب فيها في الخارج.

٤٨ - وقال إن التنمية الصناعية عنصر أساسي في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية التي تستهدف تنويع الإنتاج الاقتصادي والإقلال من التعرّض للمخاطر الخارجية وتوفير فرص العمل والدخل. وذكر أن المبالغة في الاعتماد على صادرات السلع ليس وسيلة فعّالة للتنمية. على أنه أضاف أن البلدان المصنّعة حديثاً والبلدان التي بسبيلها إلى التصنيع تواجه ثغرات في مجال التكنولوجيا كما تواجه قيوداً مالية تعوق الجهود المبذولة لإنتاج السلع ذات القيمة المضافة الأعلى وتحسين إنتاجية العمل.

٤٩ - وقال إن اليونيدو إذا ما تم تعزيزها وزيادة تمويلها وزاد طموحها تستطيع أن تقوم بدور إيجابي في تعزيز التعاون الصناعي على نطاق العالم. وذكر أنه ينبغي لليونيدو أن تواصل العمل مع وكالات الأمم المتحدة، وخاصة المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ خططها الإنمائية ودعم المبادرات التي تستهدف نقل التكنولوجيا وتحسين الإنتاج الصناعي في بلدان الجنوب. وأضاف أن زيادة القدرات المحلية على إنتاج المنتجات الصيدلانية الأصلية هي مجال من المجالات المستهدَفة بالنسبة لزيادة المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية.

٥٠ - **السيد آل سعود** (المملكة العربية السعودية): قال إن المملكة العربية السعودية نفسها قد خطت خطوات واسعة نحو القضاء على الفقر بجعل الأهداف الإنمائية للألفية جزءاً من استراتيجياتها الإنمائية الوطنية: حيث ارتفع متوسط دخل الفرد سنوياً بنسبة ٣,٥ في المائة بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٩. وذكر أن الأسر السعودية التي تعيش في فقر مدقع كانت تمثّل ١,٦٣ في المائة من مجموع السكان في عام ٢٠٠٤ ولكن هذه النسبة انخفضت إلى ٠,٨ في المائة في عام ٢٠٠٨.

٥١ - وأضاف أن المملكة العربية السعودية حققت أيضاً تقدماً كبيراً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى، بما فيها تعزيز فرص العمل، وتنمية مهارات العمال، وخاصة بالنسبة للنساء والشباب، وزيادة مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة، وتحسين الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية والخدمات العامة.

٥٢ - وقال إن المملكة العربية السعودية تشارك في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للقضاء على الفقر. وأضاف أنها تستخدم أيضاً قدراتها المؤسسية والتنظيمية الكبيرة لدعم مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٥٣ - **السيدة العزام** (العراق): قالت إن اعتماد إعلان الألفية كان من أهم منجزات الجمعية العامة. على أنها أضافت أنه لم تبق سوى خمس سنوات على الموعد المحدَّد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومع ذلك فإن أكثر من بليون شخص في العالم ما زالوا يعيشون في فقر. وذكرت في هذا الصدد أن حكومة العراق اعتمدت استراتيجية وطنية للحد من الفقر للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ لضمان أن يقل عدد من ينحدرون إلى فئة الدخل المنخفض، وزيادة الإلمام بالقراءة والكتابة، وسدّ الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بالمشاركة في قوة العمل، وزيادة معدلات القيد بالمدارس.

٥٤ - وذكرت أنه وفقاً للقوانين الجديدة المتصلة بالمسائل الاقتصادية وبالمالية والاستثمار، تحسّنت الحالة الاقتصادية في العراق تحسّناً كبيراً، حيث ارتفع متوسط دخل الفرد، وزادت القوة الشرائية، وتم تعزيز نظام الرعاية الاجتماعية. وأضافت أن الحكومة أصدرت مؤخراً خطة وطنية لخمس سنوات، للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، سوف تؤدي إلى توفير ٤ ملايين فرصة عمل. وقالت إن حكومتها تعمل أيضاً على تحسين أداء القطاع الزراعي بما يسهم في القضاء على الفقر المدقع والجوع.

٥٥ - وأضافت أن حكومتها تعمل بقوة على تشجيع تعليم الفتيات وتطبّق مبدأ تكافؤ الفرص بالنسبة للعمالة. وذكرت أن النتائج قد أخذت تظهر بالفعل لا في مجلس الوزراء فحسب بل أيضاً في مجلس النواب، الذي تمثل المرأة ربع أعضائه على الأقل.

٥٦ - وقالت إن العراق يعمل في تعاون مع وكالات الأمم المتحدة لبناء اقتصاد متكامل مع الظروف الدولية والإقليمية وتبرم اتفاقات مع الجهات الائتمانية الأجنبية لتسوية الديون والمطالبات التي ورثتها عن النظام السابق. وأضافت أن ديون أعضاء نادي باريس قد تم بالفعل تخفيضها تخفيضاً كبيراً وأن الحكومة تتوقّع أن تتوصل إلى اتفاقات مماثلة مع الدول الدائنة الأخرى.

٥٧ - **السيد يوسف** (إثيوبيا): دعا إلى تعزيز الشراكة العالمية لمواجهة التحديات التي تعرقل النمو والتنمية في أفقر البلدان نمواً، مع التركيز على دعم الاستثمار في الصناعات المتصلة بالزراعة ودعم الأنشطة التجارية، من أجل تعزيز الأمن الغذائي وتخفيف حدة الفقر. وذكر أن إثيوبيا وغيرها من البلدان تعتمد اعتماداً كبيراً على الصناعة الزراعية بها وتواجه في الوقت نفسه تحديات عديدة في هذا القطاع مثل تجزؤ الأسواق وضعف الهياكل الأساسية وضعف القدرة التنافسية الدولية. وأضاف في هذا الصدد إن إثيوبيا ترحّب بما انتهى إليه المؤتمر الرفيع المستوى المعني بتنمية الصناعات الزراعية في أفريقيا الذي عُقد بنيجيريا في آذار/مارس ٢٠١٠.

٥٨ - وقال إن التوسّع في الصناعات الصغيرة والمتوسطة أمر ضروري للتصدي لارتفاع معدلات البطالة وازدياد الفوارق في المناطق الحضرية بكثير من البلدان الأفريقية ومن أقل البلدان نمواً. وأضاف أن شركاء التنمية والأمم المتحدة يتعيّن عليهم أن يواصلوا مزيداً من الجهود لتحقيق النجاح في تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر الذي يتوقف تنفيذه إلى حدٍ كبير على الوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

٥٩ - وذكر أن إثيوبيا ما زالت ملتزمة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأنها نجحت في تنفيذ برنامج استراتيجيتها للحد من الفقر للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠، حيث سجّلت معدل نمو سنوي نسبته ١١,٦ في المائة خلال العدة سنوات الأخيرة. وقال إنه إذا ما استمر معدل النمو الحالي فسوف تحقق إثيوبيا الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وأضاف أن إثيوبيا تستعد للاستفادة من منجزاتها بوضع خطة للنمو والتحوُّل يتم تنفيذها في السنوات الخمس التالية. وأضاف أن المشاكل المرتبطة بالتوزيع تحتاج إلى تعزيز لجهود شركاء التنمية من أجل مكافحة الفقر في إثيوبيا وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بها.

٦٠ - **السيد مونيوز** (بيرو): قال إن حكومته توافق تماماً على أن العمالة الكاملة والعمل اللائق يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالقضاء على الفقر. وذكر أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية في بيرو، التي يجري تنفيذها في إطار قانوني يكفل الاستقرار ويؤثر على تعزيز النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي، قد أدّى إلى تحقيق تقدّم كبير في مكافحة الفقر. وذكر أن العمل المباشر وغير المباشر قد ازداد إلى مستويات غير مسبوقة في كثير من مناطق البلد، مما أدّى إلى تكامل آلاف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد يشجّع المبادرة والإبداع.

٦١ - وقال إن الاستثمار العام السنوي في بيرو، وهي بلد من بلدان الدخل المتوسط، بمعدل ٦ في المائة على مدى السنوات الأربع الماضية، قد أدى إلى إقامة مشاريع تستهدف النهوض بمستويات معيشة الفقراء وتيسر اندماجهم في الاقتصاد. وأضاف أن الاستثمارات الكبيرة التي قام بها

القطاع الخاص خلال الفترة نفسها قد وفرت ٢,١ مليون فرصة عمل جديدة.

٦٢ - وذكر أنه بالنسبة لبلدان مثل بيرو فإن التعاون في مجال التنمية الصناعية يجب أن يركّز على تعبئة الموارد من أجل المشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمشاريع المتوسطة التي يسهم نموها في مكافحة الفقر. وأضاف أن زيادة الدعم المالي أمر ضروري للأبحاث والتجديد والتكنولوجيا وتدريب الموارد البشرية.

٦٣ - وقال إن أفقر أعضاء المجتمع قد عانوا من الأثر السلبي على العمالة للأزمة المالية العالمية الأخيرة. ورحّب ترحيباً شديداً بقرار استعراض سياسات الاقتصاد الكلي بغرض تعزيز الاستقرار الاقتصادي في المدى الطويل.

٦٤ - وقال إن البلدان النامية والبلدان الناشئة ينبغي أن تُعطى صوتاً أكبر في المحافل الدولية التي تجري فيها مناقشة الإصلاح، وخاصة المؤسسات المتخصصة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وأضاف أنه ينبغي أيضاً إجراء حوار بنّاء بشأن إصلاح الهيكل المالي الدولي تؤخذ فيه في الاعتبار وجهات نظر البلدان الصغيرة التي تمثّل أغلبية أعضاء الأمم المتحدة.

٦٥ - وذكر أنه إزاء الحاجة الملحّة إلى تعزيز منظومة الأمم المتحدة وزيادة التنسيق فيها، ترحّب بيرو باعتماد خطة العمل على نطاق المنظومة من أجل القضاء على الفقر التي يتمثل هدفها العام في تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجالي العمالة وتوفير العمل اللائق.

٦٦ - وذكر أن وفده يرحّب بالميثاق العالمي لتوفير فرص العمل، وخاصة بالمبادرات التي تدعو إلى الاستثمار في الهياكل الأساسية الكثيفة الأيدي العاملة ويدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والآليات التي ثبتت فعاليتها في تشجيع العمالة ومكافحة الفقر في بيرو.

٦٧ - **السيد سانت إيمي** (سانت لوسيا): قال إن التحدي الذي تواجهه البلدان النامية هو استخدام مواردها الطبيعية دون إضرار بالبيئة. وذكر لهذا أن مما يؤسف له أنه لا يتم في منطقة البحر الكاريبي، سوى أدنى حد من التفاعل مع اليونيدو التي كان يمكن أن تقوم بدور قيِّم في تطوير التكنولوجيا الملائمة لهذا الغرض. وأشار إلى أن أقرب مكتب لليونيدو من سانت لوسيا هو المكتب الموجود في بنما مما يؤدي إلى مشاكل فيما يتعلق بالسفر واللغة، وكرّر مطالبة بلده بوجود تمثيل لليونيدو في المنطقة مشدداً على ما سيتحقق نتيجة لذلك من أوجه التآزر.

٦٨ - وقال إن اليونيدو يمكن أن تساعد البلدان النامية في المنطقة على الاستفادة على أفضل وجه من الموارد الوطنية في استحداث التكنولوجيا الملائمة بدلاً من شرائها. وذكر أن التمويل البالغ الصغر هو الطريق الأول لتعبئة هذه الموارد وأن اليونيدو تستطيع المساعدة في ضمان أن تساعد هذه الموارد على تلبية الاحتياجات التكنولوجية المناسبة لظروفها الواقعية. وأضاف أن هذا بدوره يمكن أن يقوم بدور كبير في القضاء على الفقر.

٦٩ - **السيد سريفالي** (تايلند): ذكر أن بلده خطى خطوات واسعة على مدى السنين نحو تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية وأنه يأمل في تخفيض حدة الفقر إلى ٤ في المائة بنهاية عام ٢٠١١.

٧٠ - وقال إن تنمية الموارد البشرية مسألة حيوية بالنسبة لمستقبل النمو الاقتصادي. وذكر أنه مع انضمام مزيد من الفقراء إلى صفوف الطبقة الوسطى يصبح من المهم على نحو متزايد وجود طبقة وسطى على دراية وعلم تساعد على ازدهار الديمقراطية. وأضاف أن تايلند تعمل على ضمان فرص التعزيز المتكافئة والعادلة للجميع، وخاصة للفقراء والمحرومين، وأنها بدأت في عام ٢٠٠٩ خطة تكفل على

مدى ١٥ سنة توفير التعليم المجاني حتى المرحلة الثانوية. وأضاف أن الطاقات الفنية الخلاقة لسكان على قدر جيد من التعليم سوف تؤدي في النهاية إلى تحقيق قيمة مضافة في مجالي التجارة والخدمات. وقال إن توفير الصحة الجيدة شرط آخر لتمكين الناس من العمل على تحقيق إمكانياتهم. وأضاف أن تايلند توفر نفس المستوى من الرعاية الصحية العامة لجميع سكانها منذ عام ٢٠٠٢.

٧١ - وقال إن حكومته بانتهاجها سياسات تقوم على فلسفة ''اقتصاد الكفاية'' الذي يتضمن قيماً تقوم على التحديث والعقل وتوفير الحصانة من الصدمات الخارجية، قد ساعدت على إخراج الملايين من أبناء تايلند من ضائقة الديون والفقر. وأضاف أنه من أجل تضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء تعمل حكومته أيضاً بجد على تنفيذ خطة للمصالحة الوطنية تشمل المشاركة في عملية الإصلاح التي تتصدى بين ما تتصدى له للتفاوت الاقتصادي والاجتماعي وللفقر.

٧٢ - **السيد داود** (السودان): قال إن الجهود الدولية والوطنية المبذولة للتصدي للفقر قد أتت أكُلها: حيث يظهر من إحصاءات الأمم المتحدة أن عدد من يعيشون في فقر مدقع في البلدان النامية قد انخفض انخفاضاً كبيراً منذ بداية العقد. على أنه ذكر في الوقت نفسه أن أسعار السلع، وخاصة أسعار المواد الغذائية، قد ارتفعت مما كان له أثر سلبي على جهود مكافحة الفقر، الذي أدت إلى تفاقمه الأزمة المالية العالمية وتغيُّر المناخ.

٧٣ - وذكر أن حكومته تخصص موارد كبيرة لمشاريع التنمية الزراعية والريفية التي توفر فرص العمل والأمن الغذائي والدخل لسكان المناطق الريفية. على أنه أضاف أن هذه الجهود الوطنية لا تكفي في ذاتها وتحتاج إلى تعزيز بمدخلات دولية في شكل تدفقات من المساعدة الإنمائية الرسمية التي هي حالياً دون المستويات التي تعهدت بها البلدان المتقدمة النمو.

٧٤ - وقال إنه بالنظر إلى أزمة الغذاء العالمية الحالية فإن وجود آليات شراكة جديدة سيكون أمراً ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا. وأضاف أن البحوث المتعلقة بالأسباب الجذرية لهذه الأزمة ضرورية بلا شك ولكن تقديم المساعدة الغذائية العاجلة إلى ذوي الدخل المنخفض هو مسألة أكثر أهمية. وذكر أن إنشاء آليات للإنذار المبكر بالنسبة لنقص الطعام ستكون مبادرة مفيدة. وأضاف أن الجهود التي يبذلها برنامج الأغذية العالمي لتلبية الاحتياجات العاجلة للاجئين والمهاجرين وضحايا الكوارث الطبيعية والبرامج التي توفر الطعام لتلاميذ المدارس وللأمهات والأطفال هي جهود تدعو إلى الإعجاب. وقال إن مفتاح الحل بالنسبة لأزمة الأغذية العالمية وللقضاء على الفقر هو وجود قطاع زراعي صحي وحدوث ثورة خضراء في أفريقيا تستتبع القيام بعمل بالتصدي بالجفاف والتصحر والتكيُّف مع تغيُّر المناخ وتحقيق الإدارة الفعالة للموارد الطبيعية.

٧٥ - وقال إنه دعماً للقطاع الزراعي أعلنت حكومته مؤخراً عن ''مشروع النفرة الخضراء'' الذي يتوقع أن تكون لتنفيذه آثار إيجابية على القطاعات الأخرى مثل الصناعة والتجارة والنقل بينما تصبح الموارد المائية متاحة على النطاق الوطني. على أنه أضاف أنه ما زالت هناك تحديات خطيرة مثل الجفاف والتصحر وتغيُّر المناخ. وقال إن حكومته قامت في مواجهة هذه التحديات، بين أمور أخرى، بإعداد استراتيجية وطنية بشأن مسألة تغيُّر المناخ.

٧٦ - وقال إن ثمة عقبة أخرى تعوق العمل الفعال وهي العبء الثقيل للمديونية الخارجية للسودان. وأوضح أن مما يؤسف له أن السودان حتى الآن لم يعتبر مؤهلاً لأي شكل

من أشكال الإعفاء من الديون مما يلحق الضرر بجهوده من أجل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

٧٧ - **السيد إيار** (الهند): قال إنه تحقق تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولكن يلزم القيام بعمل أكبر كثيراً من أجل الإبقاء على مصداقية الأهداف بين الفقراء. وذكر أن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد كما يتبيَّن من الأهداف نفسها ومن هيكل مؤشر التنمية البشرية.

٧٨ - وقال إن التخفيف من حدة الفقر هدف رئيسي من الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف أن الأداة الأولى التي تستخدمها الهند في تحقيق هذا الهدف هو زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بها. وقال إن بلده حقق نجاحاً كبيراً جداً في هذا الصدد وربما يصبح اقتصاده أسرع نمواً من أي اقتصاد آخر في العالم قبل نهاية العقد القادم.

٧٩ - على أنه أضاف أن النمو ينبغي أن يكون مسبوقاً بتحسين توزيع الدخل والثروة وأن الهجوم المباشر على الفقر يجب تكثيفه إذا ما أريد للفقراء أن يستفيدوا من النمو. وقال إن النمو الشامل للجميع هو لهذا هدف أسمى من أهداف خطة السنوات الخمس الحادية عشرة في الهند (٢٠٠٧-٢٠١٢).

٨٠ - وأضاف أن الشعوب لا ينبغي أن تكون فقط المستفيد من كرم الحكومة وكرم المؤسسات الدولية. وذكر أن الانتخابات الحرة والتريهة بالهند قد أدت إلى إنشاء ما يقرب من ٣٠٠ ٠٠٠ مؤسسة من مؤسسات الحكم الذاتي تضم نحو ٣,٢ مليون من الممثلين، بينهم ١,٢ مليون من النساء. وأضاف أن عدد الانتخابات الديمقراطية بالهند ربما كان أكثر من عددها في أي بلد آخر.

٨١ - وقال إنه على الرغم من أن ما يقرب من نصف فقراء العالم يعيشون في الهند فإن حكومته على وعي عميق بالفقر في البلدان الأخرى وخاصة في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأضاف أن التعاون الإنمائي بين الهند وبلدان الجنوب يشمل تقديم المساعدة التقنية والإقراض التساهلي والمِنح وخطوط الائتمان، كما أنها ملتزمة بزيادة هذا التعاون في المستقبل دعماً للاحتياجات الإنمائية والاحتياجات الإنسانية على السواء. على أنه أضاف أن القفزة الهائلة في التعاون بين بلدان الجنوب لا ينبغي أن تكون بديلاً للتعاون بين الشمال والجنوب.

٨٢ - وقال إن أجزاء كبيرة من العالم، وخاصة البلدان النامية، قد أصبحت ضحايا رئيسية على غير إرادتها للأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، وهي حقيقة تؤكد المدى الذي أصبحت إليه المسائل المتعلقة بالإدارة العالمية حيوية بالنسبة للعولمة كطريق للرخاء العالمي. وأضاف أن من الضروري لهذا استعراض هيكل المؤسسات المسؤولة عن التعاون الاقتصادي الدولي والنظر في الخطوات التي يمكن اتخاذها على الصعيد الدولي لتيسير تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على نحو أسرع.

٨٣ - **السيد كيدار** (إسرائيل): قال إن الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية هو من أهم الأولويات الإنمائية الدولية لبلده. وذكر أن وكالة التعاون الإنمائي الدولي بإسرائيل، ماشاف، تعمل في عدد من المجالات الأساسية المتعلقة بتخفيف حدة الفقر وخاصة في مجالات التنمية الزراعية والريفية والبشرية. وأضاف أن هذه الجهود قد شدَّدت على تمكين المرأة وأخذت في الاعتبار أهمية العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع.

٨٤ - وذكر أنه يمكن تحقيق مكاسب كبيرة في مجال الحد من الفقر بتحسين النُظم الزراعية المحلية بالبلدان النامية. وقال إن إسرائيل ستواصل تقاسم التكنولوجيات الزراعية المتسمة بالكفاءة وانخفاض التكلفة مع البلدان الأخرى، كما تفعل

الآن في شراكة مع حكومة غانا حيث تعمل مع صغار الملاك على استخدام طرق الزراعة المستدامة في مجال إنتاج الموالح. وقال إنه لضمان أن تؤدي هذه الجهود إلى نتائج دائمة ومستدامة تتضمن برامج إسرائيل عناصر من التمويل البالغ الصغر والائتمان البالغ الصغر وتركز على بناء القدرات.

٨٥ - وذكر أن تمكين المرأة والشباب جزء أساسي من أي مجهود للتصدي لمشكلة الفقر. وأضاف أنه يحدث في كثير من الأحيان أن تستمر دورة الفقر من خلال عدم كفاية التعليم وعدم كفاية المهارات الحياتية ومهارات العمل. وقال إن التدريب على تقديم المشاريع المصمَّم خصيصاً للمرأة والشباب هو عنصر أساسي من عناصر برامج الماشاف لبناء القدرات حيث يوفر طريقة للتغلب على الفقر والجوع تتسم بالفعالية والسرعة النسبية.

٨٦ - وقال إن المرأة تمثل ٧٠ في المائة من فقراء العالم كما أن عدد النساء ممن يجهلن القراءة والكتابة وتزيد أعمارهن على ١٥ سنة هو ضعف عدد الرجال في أقل البلدان نمواً. وأضاف أن القضاء على الفوارق بين الجنسين يجب لهذا أن تكون جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية القضاء على الفقر واستراتيجيات التنمية. وقال إن مركز غولدا مائير الدولي للتدريب بجبل الكرمل الذي يركز على تمكين المرأة في أجهزة الحكم المحلي وفي تنمية المجتمع وإدارة المشاريع البالغة الصغر، والتدريب على تنظيم المشاريع، والتعليم في الطفولة المبكرة، سوف يحتفل في عام ٢٠١١ بالذكرى الخمسين لإنشائه.

٨٧ - وقال إن إسرائيل ما زالت ملتزمة بتقاسم خبرتها ومعرفتها مع المنظمات الشريكة ومع البلدان ومساعدتها في تحديد أكثر الطرق فعالية ونجاحاً في التقدم بعملية التنمية والإقلال من الفقر وإيجاد المزيد من المجتمعات المحلية المستدامة في جميع أنحاء العالم.

٨٨ - **السيد رزاليس دياز** (نيكاراغوا): قال إنه يتعيَّن بالقضاء على الفقر التصدي للتحديات الهيكلية العميقة في النموذج الاقتصادي والاجتماعي السائد، مثل تركز الدخل والثروة في أيدٍ قليلة. وذكر أن مجموع الناتج المحلي الإجمالي في ٤٠ بلداً من أشد البلدان فقراً هو أقل من إجمالي ثروة أغنى سبعة أفراد في العالم وأن هذا دليل قاطع على أن النظام لا يخدم سوى قلة من أصحاب المصالح المختارين. وأضاف أن هذا التركز قد ازداد حدة منذ عام ١٩٨٠ مع ظهور الليبرالية الجديدة واعتماد توافق آراء واشنطن.

٨٩ - وذكر أن الفقر قد ازداد في نيكاراغوا بين عام ٢٠٠١ وعام ٢٠٠٦ ولكن ابتداءً من عام ٢٠٠٧ نجحت عملية التصالح والوحدة الوطنية التي قامت بها الحكومة في الحد من الفقر المدقع على الرغم من وقوع أسوأ أزمة مالية واقتصادية منذ الكساد الكبير. وأضاف أن نيكاراغوا قد حققت بالفعل الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية بإعطاء الأولوية لزيادة إنتاجية المشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك ضمان الحصول على الائتمان العادل وعلى البذور والأسمدة والدفع المباشر للمرأة بالقطاع غير المنظم بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية. وأضاف أن التعليم العام المجاني والرعاية الصحية المجانية قد تمت إعادتهما، وأن الفقراء من سكان المدن يحصلون على إعانات في مجالات النقل العام والماء والكهرباء، وأن عمال الحكومة ذوي الدخل المنخفض يحصلون على مِنح الضمان.

٩٠ - وقال إن نيكاراغوا، باختصار، تأخذ الآن بسياسات تعزز دور الدولة كميسر وقائم بعملية إعادة التوزيع لصالح الفقراء، بدلاً من سياسات إلغاء التنظيم والخصخصة والتحرير والإقلال إلى أدنى حد من دور الدولة. وأضاف أنه وفقاً لمؤشر جيني لانعدام المساواة فإن نيكاراغوا تعتبر الآن أقل بلدان أمريكا الوسطى من حيث مستوى انعدام المساواة.

٩١ - وقال إن التقدم الواضح، والهام، الذي حققه بلده هو دليل آخر على القيم الجديدة التي تنطلق بها نيكاراغوا نحو المستقبل. على أنه أضاف أن من المفارقات الغريبة أن هذا الانطلاق نحو نظام اقتصادي واجتماعي جديد لم يكسب بلده أصدقاء جُدداً وتحالفات جديدة فحسب ولكنه أدّى في بعض الحالات إلى الإدانة التي يؤسف لها من جانب حاملي شعارات حقوق الإنسان الذين ما زالوا في الواقع يعيشون بعقلية الحرب الباردة.

٩٢ - وقال إن استمرار تقدم بلده يعتمد حتى الآن لا على النمو الاقتصادي فحسب بل أيضاً، وهذا هو الأهم، على وجود نظام اقتصادي دولي جديد، نظام يتيح التوقف عن الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر ويكفل استخدام ١٨ بليون دولار تتبدَّد في مدفوعات لإنقاذ المصارف الخاصة في القضاء على الفقر ووضع الاقتصاد في خدمة البشرية وليس العكس.

٩٣ - وقال إنه لا بد أيضاً من نظام اقتصادي دولي جديد لوضع حد إلى الأبد لنظام اقتصادي تميَّز بثغرات اقتصادية عديدة لا يمكن الدفاع عنها كما تميَّز بضعف الدولة وتركز السلطة السياسية الدولية إلى الحد الذي بدأت معه حلقة مفرغة أصبح الخروج منها أمراً بالغ الصعوبة. وقال إن الحل يكمن في الشمول وفي إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية من أجل ضمان سلام العالم واستقراره وضمان حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية وإنهاء الفقر، وهذه هي ذات الأغراض التي أنشئت من أجلها الأمم المتحدة.

٩٤ - **السيد موتانيان** (ليسوتو): قال إن الأهداف الإنمائية للألفية وعقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر يجب النظر إليها معاً. وأضاف أن التقدم نحو القضاء على الفقر المدقع وعلى الجوع لم يلب التوقعات، وخاصة في أقل البلدان نمواً. وذكر أن الحد من الفقر هو التحدي الأكبر بين تحديات السياسات على نطاق العالم، لأن الفقر ما زال يقوِّض الجهود التي تبذلها البلدان لإعادة توجيه اقتصاداتها نحو تحقيق مكاسب كبيرة في النمو الحقيقي.

٩٥ - وقال إنه ليس من المستغرب لذلك أن تظل للممارسات الاقتصادية والاجتماعية التقليدية، بما فيها الآليات غير الرسمية للتمويل البالغ الصغر، وظيفتها الحيوية كشبكة أمان في أوقات الأزمات. وذكر أن وفده ما زال على ثقة مطلقة من أن تحديات الفقر الرهيبة يمكن التصدي لها بنجاح إذا ما توافر رأس المال الكافي الذي ما زالت الحاجة تمس إليه بشكل شديد للبدء في إقامة المشاريع. وأضاف أن توفير الائتمان البالغ الصغر والتمويل البالغ الصغر يتيح للفقراء فرص التمكين لأنفسهم من خلال زيادة فرص الحصول على العمل اللائق وتنظيم المشاريع والأخذ بالنُهج التجديدية في الأنشطة المدرة للدخل.

٩٦ - وقال إن وفده يرحب بالتحليل الوارد في الوثيقة A/65/267 لدور الائتمان البالغ الصغر والتمويل البالغ الصغر في القضاء على الفقر، وخاصة الأجزاء المتعلقة بالتمويل الصغير كأداة للتنمية وتعزيز أثر التمويل الصغير على القضاء على الفقر. وأضاف أن تحسين تنفيذ هاتين الآليتين يقتضي تبسيط الإجراءات التي تتبع عند تقديم طلبات الائتمان وإزالة العقبات القانونية والاجتماعية التي تحول دون تمكين المرأة.

٩٧ - وقال إن السياسات السليمة في مجال الاقتصاد الكلي، وخاصة السياسات المالية البعيدة النظر، ضرورية للنمو المستدام وينبغي أن تكون جزءاً من الاستراتيجيات الإنمائية في البلدان النامية، كما أن زيادة المساعدة الإنمائية وجعلها أكثر فعالية أمران لازمان على وجه السرعة. وأضاف أن وفده لهذا يطالب شركاء التنمية بالوفاء

بالتزاماتهم فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية التي انخفضت انخفاضاً ملموساً.

٩٨ - واختتم كلمته بأن حث الوفود على أن تعتبر أن بداية الانتعاش الاقتصادي هي الوقت المناسب لإيجاد تفاهم دولي أكبر فيما يتعلق بسُبل المضي إلى الأمام واستخلاص الدروس من خبرات الماضي والمضي قُدماً في السعي إلى القضاء على الفقر.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٥٥.